

على قوله عدم الابرار لكان اولي للصدق في كل
الامثلة اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ^{الصفة} **قوله**
بالرفع لا يلزم على انها معطوف على قوله عدم الابرار
وعلى قوله والنون على بناء الاختلاف المذكور في
الخبو وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو ليس
بمستقيم فليست **قوله** ولا يجوز ان يكون الي قوله نحو
ضربت هند ببتين لما وعده المقدم في او ايل هذا
حيث قال ثم وهذه التاء ليست بضمير المجرى علم
ان التاء في ضربت ليس بضمير كالتاء في ضربت بالركان
الثلاثة لانه لو كان ضمير يلزم حذفه عن مجرى فاعله
الظاهره اللاتم باطل لجوار قولنا ضربت هند فاللزم
مثله لان بطلان اللاتم يتوقف على بطلان الملزوم **قوله**
ولا يجوز الى قوله كالف بضر بان اعلم ان الالف ^{في ضار بان}
ليس بضمير كالف بضر بان لانه لو كان ضمير المتغير في حالة
النصب والجر فلما يتغير فيها علمنا انه ليس بضمير بخلاف
بضر بان فانه ضمير لانه لا يتغير في حالة واحدة من ^{الامر}
قوله والاستتار واجب الى قوله ونفعل زيدون

اعلم

اعلم ان الاستتار على نوعين واجب وجائز فالواجب
هو الذي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال
وهي افعل في امر المخاطب وتفعل مخاطب وافعل منكما
وحده وتفعل منكما مع الغير فهذه الافعال كلها
لا يسند الا الى ما استكن فيما من انت وانا ونحو فلما
كان الاستتار واجب فيهن قبح ان يجيء فاعلهن ظاهر
فلا يقال افعل زيد وتفعل زيد وافعل زيدون بل لا يز
هو الذي يسند اليه الفعل تارة والى غيره اخري
كالعنوي في الغائب نحو زيد فعل والغائبة نحو
هند ضربت فان الفعل كما يسند اليه يسند الى
الظاهر نحو فعل زيد وضربت هند ومنه المستكن
في الصفات لانهما يسند تارة الى ما استكن فيها ^{والامر}
الى الظاهر نحو زيد ضارب وزيد ضارب غلامه
فصل في المستقبل **قوله** الى آخره لما فرغ من
بيان الماضي اخذ ان يبين المضارع وهو ما يكون في
أوله إحدى الزوايد الاربع لقائل ان يقول ان هذا
التعريف ليس بما منع لدخول ما ليس منه فيه